مجلة
القانون، المجتمع والسلطة

مدير المجلة
الدكتور: محمد بوسلطان

مدير التحرير
الدكتور: نصر الدين بوسماحة

ردمك: ISSN 2253-0266

رقم 2013/2

بسم الله الرحمن الرحيم

الافتتاحية

مجلة القانون، المجتمع والسلطة هي مجلة سنوية محكمة، تصدر عن مخبر القانون، المجتمع والسلطة بكلية الحقوق، جامعة السانية وهران، المعتمد بموجب القرار الوزاري رقم 66 المؤرخ في 30 ماي 2010.

تنشر المجلة البحوث القانونية العلمية، وتأمل في هذا الإطار أن تكون منارة جديدة في حقل الدراسات القانونية بفضل مساهمات الأساتذة والباحثين من مختلف الجامعات والمؤسسات ومراكز البحث.

وإذ تغتنم هيئة المجلة الفرصة بمناسبة إصدار العدد الثاني، للترحم على روح الأستاذ بن حمو عبد الله (أستاذ التعليم العالي بجامعة تلمسان وعضو اللجنة العلمية للمجلة) الذي وافته المنية بعد عطاء طويل، أفنى فيه حياته في خدمة الجامعة الجزائرية. كان فيه نموذجا للأستاذ الباحث، رحم الله الفقيد وجعل عطاءه في ميزان حسناته وأسكنه فسيح جناته.

مدير المجلة

الدكتور: محمد بوسلطان

مدير التحرير

الدكتور: نصر الدين بوسماحة

اللجنة العلمية

د. محمد بوسلطان	أستاذ التعليم العالي	جامعة السانية وهران
د. عزور كردون	أستاذ التعليم العالي	جامعة منتوري قسنطينة
د. عمر صادوق	أستاذ التعليم العالي	جامعة مولود معمري تيزي وزو
د. لمين شريط	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة
د. تراري ثاني مصطفى	أستاذ التعليم العالي	جامعة السانية وهران
د. شربال عبد القادر	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعد دحلب البليدة
د. نصر الدين بوسماحة	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة السانية وهران
د. فاصلة عبد اللطيف	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة السانية وهران

مجلة سنوية محكمة، تصدر عن مخبر

القانون، المجتمع والسلطة

جامعة وهران

لجان الحقيقة والمصالحة كآلية لتجسيد مفهوم العدالة الانتقالية

د.طيبي محمد بلهاشمي الأمين
أستاذ محاضر "ب"
كلية الحقوق جامعة وهران

مقدمة:

تجسدت فكرة العدالة الانتقالية بمحاكمات نورمبرغ بعد الحرب العالمية الثانية، وهي برنامج للتحول السلمي من مجتمع تعرض للاستبداد ولانتهاكات صارخة لحقوق الإنسان إلى مجتمع تسوده الديمقراطية واحترام الحقوق وإزالة آثار حقبة الاستبداد، فلا يمكن البدء بتأسيس مجتمع جديد بدون إعادة التوازن إليه عبر التعامل مع الماضي بواسطة آليات العدالة الانتقالية والتي تتحدد في البحث عن الحقيقة وتقصي الحقائق سواء عن طريق لجان وطنية رسمية أو لجان من هيئة الأمم المتحدة أو بتشكيل لجان الحقيقة والمصالحة لمحاكمة مرتكبي الانتهاكات أمام المحاكم الجنائية الوطنية أو الدولية، وتعويض الضحايا وإقامة النصب التذكارية والمتاحف التي تخلد مآسيهم إحياء للذاكرة الجماعية، فضلا عن إصلاح المؤسسات الرسمية والقانونية ومنع مرتكبي الانتهاكات من تولي المناصب العامة فيها، أو بإصدار عفو عام أو خاص عن طريق المصالحة الوطنية لإعطائهم فرصة جديدة للتعايش مع غيرهم، وفي هذا الصدد تثور عدة تساؤلات منها:

ما مدى فعالية دور لجان الحقيقة والمصالحة في تطبيق أحكام العدالة الانتقالية؟ وكيف تساعد هذه اللجان في ضمان مجموعة من الحقوق للمجتمعات التي تحررت من الظلم والاستبداد من طرف الأشخاص أو من طرف المؤسسات الرسمية للدولة؟

ومحاولة للإجابة عن ذلك، سنتطرق في البداية لمفهوم الحقيقة والمصالحة ودور لجان الحقيقة في تجسيد معالم العدالة الانتقالية، وثانيا دراسة تجارب بعض الدول العربية التي عاشت أو تعيش فترات انتقالية وسنأخذ كدراسة تطبيقية حالة كل من المغرب،

مصر، تونس العراق وليبيا ومقارنتها مع تجربة الجزائر في إنجاح المصالحة الوطنية رغم ما يعتريها من نقائص حسب الخطة التالية:

المبحث الأول: البعد النظري للجان الحقيقة والمصالحة

المطلب الأول: دور لجان الحقيقة في الكشف عن الحقيقة

المطلب الثاني: المصالحة الوطنية أساس الانتقال السياسي

المبحث الثاني: لجان الحقيقة والمصالحة في الدول العربية

المطلب الأول: لجان الحقيقة في دول الربيع العربي

المطلب الثاني: تجربة الجزائر في إنجاح المصالحة الوطنية

المبحث الأول

البعد النظري للجان الحقيقة والمصالحة

قامت العديد من الدول التي عانت من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان بإنشاء هيئات رسمية ومستقلة تعرف بلجان الحقيقة تعمل على الكشف عن انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت في ظل النظام السابق وغالبا ما ظلت سرية، ويكون ذلك بالاستماع للضحايا والشهود والاستناد على كل الوسائل المساعدة للكشف عن الحقيقة، ويشرف على هذه اللجان مكونات المجتمع المدني،وبالتالي يمكن التعرف على أنماط الانتهاكات للوصول إلى تعويض عادل للضحايا وإعادة الاعتبار إليهم واتخاذ كافة الإجراءات الضرورية لعدم تكرار هذه الممارسات في المستقبل، ومن بين هذه الإجراءات نذكر المصالحة الوطنية[1].

إن المصالحة الوطنية تأتي في قلب التحولات الديمقراطية، لكنها لن تتحقق إلا نتيجة لمجموعة من العمليات والإجراءات الكفيلة بإبراء جراحات الماضي ومعالجة الآثار الجسدية والنفسية للانتهاكات، الأمر الذي أدى إلى حتمية تكوين لجان للكشف والحقيقة، بحيث يتوفر لها الاستقلال الإداري والمالي بما يمهد لمصالحة وطنية حقيقية تتماشى مع الذاكرة الوطنية في المقام الأول[2].

---

1 http://ictj.Org/ar/our's-work/transitionai-justice-issues/truth-and-memory.

2 Hayner, "Unspeakable Truths: Transitional Justice and the Challenge of Truth Commissions", pp .2-3 Priscilla, 2010.

المطلب الأول

دور لجان الحقيقة في الكشف عن الحقيقة

غالبا ما تقع انتهاكات جماعية لحقوق الإنسان إثر حدوث نزاعات مسلحة أو ممارسات للقمع فيتولد لدى الأفراد والمجتمعات حق معرفة الحقيقة بشأن هذه الممارسات، وفي هذا الشأن يقر القانون الدولي بحق الضحايا في معرفة ظروف المساس الخطير لمجموعة الحقوق التي تقرها المواثيق الدولية وهوية المسؤول عنها[1].

وتم استحداث تجربة لجان الحقيقة والمصالحة لتسوية المشاكل والآثار المترتبة عن الانتهاكات المرتكبة في الماضي ومحاولة تطبيق أشكال من العدالة تكون ملائمة لمرحلة الانتقال الذي يتم في ظل نظام سياسي أو مجتمع معين. ومن الشروط الأساسية لإحداث مثل هذه اللجان ضرورة توفر إرادة سياسية للقيام بإصلاح أو مواصلة الإصلاح، وقد تتخذ مبادرات البحث عن الحقيقة أشكالا عديدة كالتحري عن المعلومات، ورفع السرية عن المحفوظات والتحقيقات في مصير المفقودين، وتأسيس لجان تحقيق غير قضائية الأمر الذي جعل هذه اللجان جزءا أساسيا من جهود العدالة الانتقالية عبر العالم.

تأسيسا على ذلك ،تمثل لجان تقصي الحقائق واحدة من آليات العدالة الانتقالية، وهي هيئات مستقلة مؤقتة يستمر عملها لمدة محددة، تستمد شرعيتها من المهام التي تمنحها لها الحكومة أو بعض الجهات الدولية ولا تعد هذه اللجان سلطة قضائية إذ غالبا ما يتم تشكيلها في مراحل الانتقال السياسي وتستهدف الكشف عن الحقائق وإنصاف المتضررين وتعويضهم بوصفهم ضحايا للنظام السابق، كما تسهم هذه اللجان في تسهيل مهمة المحاكم الجنائية بتقديمها الأدلة والوثائق التي تحصلت عليها. وبعبارة أخرى، فإن لجان الحقيقة هيئات غير قضائية تجري تحقيقات بشأن الانتهاكات التي وقعت في الماضي القريب تعمل على إصدار تقارير وتوصيات بشأن سبل معالجة الانتهاكات والترويج للمصالحة، وتعويض الضحايا وإحياء ذكراهم وتقديم مقترحات لمنع تكرر هذه الانتهاكات مستقبلا، إذ عادة ما تتعامل المجتمعات التي تعرف انتهاكات حقوق الإنسان مع العدالة الانتقالية على أنها نشاط يركز على بناء مجتمع آمن يسوده السلم الأهلي[2] .

---

1 Christine Bell, "Transitional Justice, Interdisciplinarity and the State of the 'Field' or 'Non-Field", The International Journal of Transitional Justice, Vol. 3, pp. 5-27, 2009.

2 راجع رضوان زيادة ومعتز الفجيري، العدالة الانتقالية مدخل لإعادة تأسيس شرعية الدولة العربية، صحيفة الحياة، 16 سبتمبر 2007.

ونظرا للدور الفعال الذي تضطلع به لجان الحقيقة فقد زاد عددها، حيث تم إحصاء حوالي ثلاثون لجنة حقيقة رسمية مع بداية سنة 2012 تتولى مهمة النظر في الانتهاكات السابقة والتبليغ عنها معتمدة عددا من خطوات التحقيق وحماية الأدلة ومقابلة الضحايا والشخصيات السياسية الرئيسية للوصول إلى معلومات عن الدولة المنتهكة لحقوق الإنسان قصد نشرها وإصدار التقارير والتوصيات بشأنها[1]، وتدعيما لهذا الدورقام المركز الدولي للعدالة الانتقالية بمد يد المساعدة للجان الحقيقة في أكثر من اثني عشرة دولة، إذ يعمل مع الحكومات والمجتمع المدني والأسرة الدولية، كما يساعد العديد من مشاريع الحقيقة غير الرسمية ويعمل على تخليد الذكرى بتقديم النصيحة لتصميم النصب التذكارية ومشاورة الضحايا.

زيادة على ذلك، يقوم المركز بنشر الممارسات المثالية التي تعتمد على مجموعة من الأبحاث وأنشطة التدريب الخاصة بحالات معينة حتى تستفيد مبادرات الحقيقة والذكرى المستقبلية من تجارب الماضي، فلقد قام المركز مثلا بتقديم النصح إلى لجنة الحقيقة في المغرب التي تأسست للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة من سنة 1956 إلى غاية 1990 وأوصى باللجوء إلى جلسات الاستماع العلنية بغية نشر الحقيقة، كما ساهم أيضا في تقديم المساعدة للبحث عن الحقيقة الخاصة بحالات معينة في كولومبيا، ودعم لجنة الحقيقة التي أسستها المحكمة العليا لمعالجة الأحداث المحيطة بوضع اليد على قصر العدل سنة 1985[2].

أما في الحالات التي لم تنشئ فيها الحكومات لجان الحقيقة، تتولى مهمة الكشف عن الحقيقة مؤسسات رسمية كالبلديات أو المدعي العام وهي عمليات تحقيق رسمية محدودة النطاق، لكن غالبا ما تتعدى مبادرات البحث عن الحقيقة الطابع الرسمي لتقوم بها منظمات الضحايا والمجتمع المدني والمجموعات الدينية، وفي بعض الأحيان تنجح

---

1 انظرعبد الله حزام، عدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في اليمن، الوارد في الموقع الالكتروني التالي: http://www.barakish.net/news.aspx

2 راجع عبد الحسين شعبان، "العدالة الانتقالية وذاكرة الضحايا"، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، 26-01-2008.

المبادرات غير الرسمية في البحث عن الحقيقة وتسهل الطريق لتحقيق العدالة الانتقالية بالملاحقة القضائية والتعويضات[1].

وفي هذا الصدد، تم تشكيل الهيئة العليا للحوار والمصالحة الوطنية في العراق مثلا بديلا عن لجان تقصي الحقائق، تضم ممثلين عن السلطات الثلاثة (التشريعية، التنفيذية والقضائية) فضلا عن وزير الدولة لشؤون الحوار الوطني وممثلين عن القوائم الرئيسية في البرلمان العراقي وبعض الشخصيات السياسية المستقلة ورجال الدين وشيوخ العشائر، ومن أبرز ما قامت به هذه الهيئة هو إعادة ضباط الجيش السابقين إلى الخدمة ومنح آخرين منهم رواتب تقاعدية، كما قدمت للحكومة وفي محاولة لتفعيل مشروع المصالحة الوطنية قانون المساءلة والعدالة بغية إقراره من قبل البرلمان العراقي[2].

المطلب الثاني

المصالحة الوطنية أساس الانتقال السياسي

يرجع تعبير المصالحة الوطنية إلى الرئيس الفرنسي "شارل ديغول" لما بات يعتقد بضرورة طي صفحات الماضي ومحو جرائمه إبان الاستعمار، حيث شكل مفهوم المصالحة الوطنية لب الخطاب الذي ألقاه حول وحدة فرنسا عندما عاد للمرة الأولى إلى فيشي Vichy، كما حدا حدوه "بومبيدو" إذ تحدث في ندوته الشهيرة عن المصالحة الوطنية وعن الانقسام الذي تم التغلب عليه جراء عفوه عن توفيي Touvier، كما أن "فرانسوا ميتران" تعامل مع هذا المفهوم في خطابه إذ شدد على ضرورة الوحدة الوطنية ورفض الإعلان عن مسؤولية فرنسا عن الجرائم إبان حكم فيشي الذي وصفه بالحكم اللاشرعي، ثم استخدم الزعيم الإفريقي "مانديلا" نفس المفهوم في جنوب إفريقيا في فترة

---

1 رضوان زيادة ومعتز الفجيري، العدالة الانتقالية مدخل لإعادة تأسيس شرعية الدولة العربية ، صحيفة الحياة، 16 سبتمبر 2007.

2 غانم النجار، العدالة الانتقالية مدخل أساسي للاستقرار والتقدم، مجلة الصندوق العربي لحقوق الإنسان الإمارات العربية المتحدة المذكور في الموقع الالكتروني التالي:
http://www.ahrfund.org/articles

اعتقاله آخذا على عاتقه التفاوض على إجراء عفو عام من شأنه أن يعيد المنفيين من أعضاء المؤتمر الوطني الإفريقي بناء على قواعد المصالحة الوطنية[1].

وكما سبقت الإشارة إليه، فإن مفهوم الكشف عن الحقيقة عادة ما يرتبط بمفهوم المصالحة على أساس أن المصالحة لازمة لإعادة بناء المجتمعات على الأسس القانونية والديمقراطية. غير أن المصالحة في الواقع تعد آلية أخرى من آليات العدالة الانتقالية ولها معان عدة ، فهي في نظر البعض مرتبطة بالجهود المبذولة من جانب أحد الأنظمة السياسية التي تسعى إلى طي صفحات الماضي واستقطاب من هم خارج العملية السياسية إلى المشاركة فيها، في حين أن البعض الآخر يرى أن المصالحة ترتكز على الجهد الرامي إلى تقوية الثقة بين الخصوم القدامى ممن كانوا قابضين على السلطة وبين الساسة الجدد الذين تولوا زمام السلطة، فيرتبط مصطلح المصالحة بمفهوم العدالة الانتقالية، وتصبح جزءا لا يتجزأ عنها، دون أن تكون هدفا نهائيا في عملية التحول الديمقراطي[2].

أما المصالحة كمفهوم شامل يتضمن مجموعة الإجراءات المتعلقة بخلق الشروط الضرورية لتحقيق السلام المستدام في المجتمعات محل الصراعات، وتحديد ودعم الهياكل التي تسهم في تقوية وترسيخ السلم من أجل تجنب الرجوع إلى حالة الصراع، ومن أهم الإجراءات التي يشملها إعادة توطين اللاجئين والمشردين داخليا، والتسريح وإعادة إدماج المحاربين السابقين ودعم عملية التطور الديمقراطي، وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وإعادة تأسيس حكم القانون، وتلقى الشكاوي والتحقيق فيها وتحديد مرتكبيها.

وفي هذا المضمار ،يمكن أن تتم آليات المصالحة على المستوى الوطني بشكل كامل، أو على المستوى الدولي أو على نحو مختلط مثل الترتيبات الخاصة في سيراليون وتيمور الشرقية وكوسوفو، إذ يعد إنشاء الاستراتيجيات المختلطة أو الهجينة للعدالة الانتقالية استجابة منطقية للمشكلات التي تواجه الاستراتيجيات ذات الطابع الدولي مثل

---

1 راجع أيمن شبانة، دور الأمم المتحدة فى بناء السلم في أفريقيا دراسة حالة: موزمبيق وليبيريا، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 2009، ص 22.

2 راجع عبد الحسين شعبان، المرجع السابق.

البعد الجغرافي والانفصال القيمي عن المجتمعات المعنية، ومن ثم، فالاستراتيجيات الهجينة من المتوقع أن تكون أكثر قدرة على تحقيق المصالحة الوطنية والسلام الاجتماعي، لاسيما في حال اعتمادها على مجموعة من القيم الاجتماعية والثقافية لاستيعاب الاختلافات بين الأطراف المختلفة للأعمال العدائية التي تكون هذه المجتمعات قد شهدتها[1].

غير أن الكثير من المجتمعات التي توصف بمجتمعات صراع أو مجتمعات ما بعد الصراع مثل يوغسلافيا ، جنوب إفريقيا وأنغولا، لم تعرف مفهوم المصالحة الوطنية على الرغم من تداول هذا المفهوم في نشرات وبيانات الأمم المتحدة والمركز الدولي للعدالة الانتقالية.

ويرى المختصون في مجالي السياسية والقانون فضلا عن بعض النشطاء المدنيين، أن مشروع المصالحة الوطنية ينبغي أن يهدف إلى بناء المجتمع من جديد ليعيده إلى حالة التوازن والاستقرار من أجل الانتقال إلى مرحلة الديمقراطية، لأن المصالحة قد تأخذ منحا آخرا بتحولها إلى مشروع سياسي يستهدف التصالح مع المعارضين السياسيين ونسيان الالتزام الأخلاقي تجاه ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان[2] .

ومهما يكن، فالعدالة الانتقالية ما هي إلا عملية سياسية مجتمعية، الغاية منها الانتقال من نظام دكتاتوري إلى نظام ديمقراطي يعتمد على مواجهة انتهاكات حقوق الإنسان ومحاسبة مرتكبي الجرائم وإنصاف الضحايا بالاستناد على استراتجيات وآليات من شأنها أن تضمن العدالة الجنائية والاجتماعية والاقتصادية وإصلاح الضرر المجتمعي والمؤسساتي وتأهيل المفسدين والإسهام بدمجهم في المجتمع من جديد فضلا عن الإصلاح السياسي والانتقال السلمي للسلطة، والعمل على مبدأ الفصل بين السلطات

---

1 راجع د.رضوان زيادة ومعتز الفجيري، العدالة الانتقالية مدخل لإعادة تأسيس شرعية الدولة العربية، صحيفة الحياة، 16 سبتمبر 2007 ومروة نظير، عمليات حفظ السلام بعد انتهاء الحرب الباردة: دراسة لحالتي الصومال وكوسوفو، دكتوراه العلوم السياسية من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة، 2010.

2 غانم النجار، العدالة الانتقالية مدخل أساسي للاستقرار والتقدم، مرجع سابق.

واستقلاليتها وضمان الحقوق والحريات العامة[1]، ولا تعمل آليات ومناهج العدالة الانتقالية بصورة منفصلة عن بعضها البعض إنما تعمل وفق رؤية تكاملية فيما بينها وقد تكون مكملة لبعضها البعض[2].

المبحث الثاني

لجان الحقيقة والمصالحة في الدول العربية

تمر مجموعة من الدول العربية بمتغيرات أساسية تمس المقومات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، حيث وضعت هذه الدول إجراءات غير عادية لتحقيق مبدأين أساسيين، هما المحاسبة والتطهير، وتشكل هذه المبادئ ما يسمي دوليا بالعدالة الانتقالية التي تضمن برنامجا متكاملا، يبدأ بالمحاكمات والدعاوى الجنائية مرورا بلجان الحقيقة وبرامج التعويض، وأخيرا جبر الضرر وإصلاح الأجهزة الأمنية وإعادة هيكلتها وتخليد جهود شهداء الثورة ورموز المعارضة الذين دفعوا حياتهم ثمنا للحرية.

المطلب الأول

لجان الحقيقة في دول الربيع العربي

الثورات في الدول العربية لم تأت كنتيجة لتحولات تدريجية، بل نتيجة حراك شعبي وما يلاحظ عليها أن هناك تباينا حادا بين كل دولة على حدى من حيث طبيعة هذا الحراك فبعضها نتج عنه تغيير شبه جذري للقيادة العليا، والبعض الآخر دخل في صدامات داخلية بين الشعب والنظام، الأمر الذي اقتضى تدخل لجان الحقيقة.

ففي مصر،استخدمت الحكومة مجموعة من القواعد والآليات القانونية العادية لمواجهة الجرائم التي ارتكبت ضد الثوار،حيث شكلت لجان تحقيق تضم مجموعة من القضاة المشهود لهم بالنزاهة والحياد وكلفتها بمهمة جمع الاستدلالات والتحقيق مع المتهمين حول انتهاكات حقوق الإنسان وتوجيه الاتهام وإصدار تقارير عنها،كما

---

1 انظرد.عبد القادر محمد عبد القادر، العدالة الانتقالية: مفهومها، مناهجها وآلياتها.. قراءة في مشروع برنامج الحزب الشيوعي السوداني المقدم للمؤتمر العام الخامس، 3 يونيو 2009. انظر كذلك:

-Christine Bell, "Transitional Justice, Interdisciplinarity and the State of the 'Field' or 'Non-Field", op.cit, pp. 29-32

2 حافظ أبو سعدة، العدالة الانتقالية للثورة المصرية، مجلة اليوم السابع، القاهرة، 14 يوليو 2011.

شكلت لجانا متكونة من أطباء وأساتذة من الجامعات المصرية تعمل كدليل فني بشأن إطلاق الرصاص على الضحايا وغيرها من الأدلة التي تضمن بأن تكون هناك محاكمات حقيقية[1].

أما في ليبيا فقد انقسم الحراك الشعبي إلى قسمين، قسم طالب بمشروع للمصالحة الوطنية وآخر طالب بمشروع للعدالة الانتقالية في عملية خلط واضح بين الاثنين تحقيقا لهدف واحد هو معرفة حقيقة ما جرى في العديد من القضايا الغامضة كقضية سجن أبو سليم وقضية أطفال الإيدز واختفاء واغتيال واعتقال العديد من رموز المعارضة الوطنية، فضلا عن حق الضحايا في الحصول على تعويض عادل عن تلك الجرائم يكفي لإدماجهم في المجتمع بشكل طبيعي.

في حين أن الأحداث الأمنية في اليمن اتخذت منحى آخر، إذ أن محاولات التسوية السياسية التي تتبناها حكومة الاتفاق والمدعومة إقليميا ودوليا اليوم تهدف إلى القيام بإجراءات سياسية دون كشف للحقيقة ولا تحقيق للعدالة قصد حماية الجناة، الأمر الذي تسبب في سخط وغضب الفئة الشعبية المعارضة التي أكدت بأن الحديث عن العدالة الانتقالية في اليمن يكون أولا بتحقيق الأمن والاستقرار ووقف الحروب والاقتتال والصراعات الداخلية كلها بمختلف أنواعها وتحقيق المصالحة الوطنية[2].

وللمغرب تجربة غير مسبوقة في مجال الحقيقة والإنصاف والمصالحة، إذ لأول مرة تم إنشاء آلية دستورية في ظل نظام ملكي تتوفر على قواعد قانونية ومؤسسات حكومية وإدارية. وفي هذا الصدد، تم تسجيل انبعاث إرادة الانخراط في هذا المسار من داخل النظام نفسه، الذي قرر وضع حد لاستعمال العنف في تدبير الخلافات السياسية مع إزالة القطيعة بين مختلف الفئات الشعبية والمؤسساتية[3].

---

1 انظر الشيباني أبو همود، مشروع العدالة الانتقالية في ليبيا: أين يبدأ وأين ينتهي؟، مقالة واردة في الموقع الالكتروني التالي:

: alyoum.com/news/index.php http://www.libya

2 عبد الله حزام، عدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في اليمن، المرجع السابق.

3 التقرير الختامي لهيئة الإنصاف والمصالحة الصادر بتاريخ 30 نوفمبر 2005، الوارد في الموقع الالكتروني التالي:

. http://www.ier.ma/_rapport_ar.php

ومن خلال النماذج السابقة يتضح لنا أن المجتمعات العربية برمتها سواء تلك التي بدأت بها عمليات التحول لأنظمتها السياسية والقضائية والأمنية، أو تلك التي تمر بأزمات التحول، أو التي أعلنت عن نوايا لتحولات قادمة بحاجة ماسة إلى التعامل بجدية مع منظومة العدالة الانتقالية بكافة جوانبها والسعي لبناء مؤسسات جديدة تعزز من كرامة الإنسان وهو أمر لا يتحقق دون تعزيز مبادئ العدالة والمساواة وسيادة القانون.

المطلب الثاني
تجربة الجزائر في إنجاح المصالحة الوطنية

عرفت الجزائر في سنوات التسعينات أزمة سياسية خطيرة بين جماعات مسلحة تريد فرض وجودها السياسي باستعمال القوة، وسلطة سياسية تريد البقاء في السلطة والاستمرار فيها، فعرفت خلالها صورا بشعة لخروقات حقوق الإنسان وكان المدنيون أكبر الضحايا، حيث شهدت تلك الفترة أكثر من 200 ألف قتيل ومئات الآلاف من الجرحى، لذا حاولت السلطة عبر لجنة خاصة دراسة ملف الاختطافات القسرية والتقصي عن الحقائق لتحديد المسؤوليات وتحقيق العدالة التي تطالب بها العائلات، غير أن المرسوم المنشئ لهذه اللجنة لم يمنحها سوى الطابع الاستشاري فقط، إذ اقتصر دورها على تقديم الاقتراحات والتوصيات لرئيس الجمهورية حول سبل تجاوز تبعات هذا الملف،وفي هذا الشأن قد أبرزت تصريحات الأستاذ فاروق قسنطيني رئيس هذه اللجنة في ماي 2004 بعض الخطوط العريضة التي تنوي السلطة من خلالها حل هذا الملف مؤكدا في بعض تصريحاته أن: "الاختطافات القسرية هي من فعل بعض أعوان الدولة الذين تمردوا عن المسؤولين عنهم من خلال تحركهم خارج القانون" وأن "مؤسسات الدولة غير مسؤولة عن هذه التجاوزات"، وهو ما أثار غضب عائلات الضحايا الذين اتهموا اللجنة والسلطة معا بمحاولة قبر الملف[1].

وفي مرحلة لاحقة تم إقرار ميثاق السلم والمصالحة الوطنية[2] الذي نص على ضرورة التعويض المادي لعائلات الضحايا شريطة تنازلهم عن حقهم في المتابعة القضائية

---

1 انظر رضوان بوجمعة، معوقات الوصول للحقيقة والعدالة في قضايا الاختفاء القسري بالجزائر، المنشور بالموقع الالكتروني التالي :http://www.arabtj.org/news.php

2 تم إقرار هذا الميثاق بموجب الأمر رقم 06-01 المؤرخ في 27 فبراير 2006 المتضمن تنفيذ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية.

للجناة[1] مع تحمل الدولة على ذمتها مصير كل الأشخاص المفقودين في سياق المأساة الوطنية،كما نصت المادة 46 على منع فتح أي نقاش حول الأزمة ومخلفاتها، وهددت من يخرق هذه الأحكام بالحبس[2]، وهذا يعني حسب البعض مصادرة ذاكرة كل الضحايا لاسيما ضحايا الاختفاء القسري.

أمام هذه الأوضاع، صاغ المدافعون عن حقوق الإنسان ممثلين أساسا بالرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان والجمعية الوطنية لعائلات المفقودين مجموعة من المطالب أهمها ألا يوقف التعويض المادي لعائلات الضحايا مسار كشف الحقيقة وإرساء العدالة،وإعادة الاعتبار المعنوي والتكفل الاجتماعي والنفسي بالضحايا، مع تأسيس آلية خاصة بهذا الملف ذات مصداقية تتشكل من منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان وعائلات المفقودين وبحضور الشهود ومحاميهم[3]. كما تم إدراج نصوص في قانون المالية التكميلي لسنة 2009 تخص التكفل بأفراد الخدمة الوطنية الذين كانوا محل جرائم إرهابية، وتخصيص اعتماد مالي موجه للرفع للمتطوعين لمكافحة الإرهاب الذين كانوا يعرفون بفرق الدفاع الذاتي[4].

تبعا لذلك، استعادت الجزائر عافيتها وانتهت المأساة الوطنية بفضل تطبيق سياسة السلم والمصالحة خاصة في ظل حرص رئيس الجمهورية على معالجة جميع الثغرات

---

1 راجع أحكام المواد من 37 إلى 39 من ميثاق السلم والمصالحة الوطنية.

2 تقضي أحكام هذه المادة بما يلي :" يعاقب بالحبس من ثلاث سنوات إلى خمس سنوات وبغرامة من 250000 دج إلى 500000 دج ،كل من يستعمل، من خلال تصريحاته أو كتاباته أو أي عمل آخر ،جراح المأساة الوطنية أو يعتد بها للمساس بمؤسسات الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أو لإضعاف الدولة، أو للإضرار بكرامة أعوانها الذين خدموها بشرف،أو تشويه سمعة الجزائر في المحافل الدولية.

تباشر النيابة العامة المتابعات الجزائية تلقائيا.

في حالة العود ،تضاعف العقوبة المنصوص عليها في هذه المادة ."

3 أكد رئيس خلية المساعدة القضائية لتطبيق ميثاق السلم والمصالحة الوطنية السيد مروان عزي من جهته تسوية 6420 ملف مفقود من أصل 6544 ملف، حيث تم إصدار أحكام بوفاة هؤلاء المفقودين الذين تمت تسوية ملفاتهم وتعويض عائلاتهم، في انتظار استكمال تسوية 124 ملفا من ملفات المفقودين، والتي تأخرت بسبب عدم حصول عائلاتهم على محاضر معاينة الفقدان.

4 في هذا الصدد رصدت الدولة الجزائرية أكثر من 22 مليار دينار لتعويض ضحايا المأساة الوطنية.

القانونية التي تم تسجيلها في تطبيق ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، وتشديده على ضرورة تدارك تلك النقائص ضمن مسعى تعميق تدابير المصالحة. وبالفعل تمت ترجمة تعليمات الرئيس بإقرار الحكومة لتدابير تصب في اتجاه تعزيز ملف معالجة مخلفات المأساة الوطنية، كما يتجلى نجاح المصالحة الوطنية في استمرار مصالح الأمن في مكافحة جذور الإرهاب، وقد كللت جهود مختلف المؤسسات الأمنية الوطنية وعلى رأسها الجيش الوطني الشعبي بمعاقبة الكثير من الإرهابيين، وتجنيب مصالح الدولة والمواطن عدة أعمال إجرامية كانت محل تخطيط الجماعات الإرهابية.

وبدأت بوادر مسعى تعميق المصالحة الوطنية ونشر معناها وثقافتها في أوساط المجتمع الجزائري تتضح خلال الفترة الأخيرة عبر بعض المساعي والمبادرات التي حرصت السلطات العليا في البلاد على إبرازها، ولا سيما منها دعوة رئيس الجمهورية وسائل الإعلام الوطنية والمشرفين على سلك التعليم وكذا أئمة المساجد إلى الإسهام في نشر هذه المعاني في أوساط المواطنين[1].

كما تجلت بوادر تعميق معاني المصالحة الوطنية في انتقال مسؤولين في الحكومة بمناسبة اليوم العالمي للسلم إلى المؤسسات التعليمية من أجل التأكيد على أهمية توعية الجميع بثقافة السلم وإبراز قيمه النبيلة، وتزامنت هذه المساعي مع إطلاق مجموعة من التائبين والعائدين إلى أحضان الدولة لجمع شمل الجزائريين،وقد لاقت هذه المبادرة استحسان العديد من التشكيلات السياسية والتنظيمات الوطنية، ولا سيما منها تلك الداعية إلى المضي إلى الأمام بمسار المصالحة الوطنية ودعمه بإجراءات تكميلية، لتثمين المكاسب التي أعادت للبلاد عافيتها وفتحت لها الباب لمباشرة البرامج الاقتصادية والاجتماعية، ويستند أصحاب هذا التوجه ومساندو خيار "العفو الشامل" الداعين إلى تعزيز إجراءات المصالحة إلى أحكام المادة 47 من ميثاق السلم والمصالحة الوطنية التي تعطي الحق للقاضي الأول في البلاد في أن يتخذ ما يراه مناسبا من التدابير لاستكمال هذا المسعى الوطني من أجل طي صفحة المأساة الوطنية نهائيا[2].

---

1 انظر حيثامة العيد، خلفيات العنف المسلح والمصالحة الوطنية الجزائرية، المنير، جامعة تبسة.

2 راجع نص المادة 47 من ميثاق السلم والمصالحة الوطنية.

خاتمة

إن متابعة مرحلة الانتقال السياسي في الدول العربية التي مسها الحراك الشعبي، تشير إلى ضعف التعاطي مع مفهوم العدالة الانتقالية، واعتماد العملية السياسية على مفهوم المصالحة الوطنية بديلا عن العدالة الانتقالية، الأمر الذي أسهم في تعطيل عملية بناء الدولة المدنية الحديثة وعملية الانتقال السلمي إلى الديمقراطية. وهذا ما تجلى في الانقسامات السياسية واندلاع أعمال العنف في الشارع العربي، ولم تنجح إلى الآن محاولات المصالحة الوطنية في ظل عملية التحول من النظام الشمولي إلى النظام الديمقراطي سواء على المستوى السياسي أو على المستوى الشعبي.

وبالاعتماد على الدراسة التي أجراها المركز الدولي للعدالة الانتقالية، فإن تحقيق العدالة الانتقالية بشكلها الواقعي والصحيح لابد أن يمر أولا وقبل كل شيء بعملية نشر الوعي بالعدالة الانتقالية وما تتضمنه من آليات ومبادئ واستراتيجيات منها المصالحة الوطنية، ونشر ثقافة التسامح والاعتذار، بدءا من السياسيين أنفسهم وصولا إلى مرتكبي الجرائم وانتهاكات حقوق الإنسان، فضلا عن الالتزام الأخلاقي من قبل الحكومة وبشكل واضح تجاه ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان من أجل إنصافهم، والعمل على إصلاح مؤسسات الدولة التي نخر بها الفساد المالي والإداري والاحتكام إلى الدستور، زيادة إلى السعي الجاد من قبل السلطة القضائية بمحاكمة مرتكبي الجرائم والعمل على تحقيق العدالة.